

الإنتاج والاستهلاك الزراعي الفلسطيني والأمن الغذائي بين الأسر الفلسطينية

إعداد وحدة التنوع الحيوي والأمن الغذائي – حزيران ٢٠١٦
معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)

تباينت الآراء حول مفهوم الأمن الغذائي ومقوماته وأساليبه تحقيقه، لذلك تعددت تعاريفه واختلفت الجوانب والجزئيات التي ركز عليها كل تعريف، لكن تتفق معظم تعاريف الأمن الغذائي على توفر الغذاء لجميع الناس في كل الأوقات، مع إمكانية المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كافي لتلبية احتياجات المواطنين التغذوية وأفضليتهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة. وعلى الصعيد الفلسطيني ما زال تدهور الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية له طبيعة خاصة تميزه عن معظم مناطق العالم، حيث أنه لم يتولد عن نقص في وفرة الغذاء، وإنما هو نتيجة القيود المفروضة على الحراك الاقتصادي من قبل الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك القيود المفروضة على حركة البضائع والمنتجات الزراعية الفلسطينية. وعلى حركة الأشخاص بين القرى والبلدات والمدن. كما أن الأراضي الزراعية المنتجة تأثرت إلى حد كبير بإجراءات الإغلاق والعزل عن الأسواق في المراكز الرئيسية، وخاصة بسبب مصادرة الأراضي، وإقامة جدار الفصل العنصري الذي عزل خلفه مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الفلسطينية، مما أثر سلباً بشكل كبير على الواقع الاقتصادي لمعظم الأسر المعتمدة في دخلها وغذائها على الإنتاج الزراعي.

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تباطؤ في معدلات النمو والتطور نتيجة تحكم الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في كافة الموارد الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية وغيرها من القطاعات العاملة في فلسطين. مما أثر بشكل مباشر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة والفقر لدى الأسر الفلسطينية. حيث بلغت نسبة البطالة ٢٥,٩% في عام ٢٠١٥، وأشارت اخر إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الى أن معدل نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية وصلت إلى ٢٥,٨% في عام ٢٠١١. هذه المؤشرات الاقتصادية ساهمت بشكل كبير في وصول مستوى الأمن الغذائي في أواسط الأسر الفلسطينية إلى درجة تبعث على القلق، حيث بلغت نسبة انعدام الأمن الغذائي ٢٧% من الأسر الفلسطينية أي ما يعادل ١,٦ مليون شخص فلسطيني حسب نتائج المسح الأخير للأمن الغذائي في عام ٢٠١٤. ومن المثير للقلق، سرعة تدهور الأمن الغذائي في قطاع غزة، وارتفاع نسبة انعدام الأمن الغذائي لتصل الى ٤٦,٧% من سكان القطاع خلال عام ٢٠١٤، نتيجة الحرب الإسرائيلية الأخيرة واستمرار الحصار المفروض على قطاع غزة وادخال المواد الغذائية ومستلزمات إعادة الإعمار وفق الآلية الدولية العقيمة

^١ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦. فلسطين بالأرقام ٢٠١٥. رام الله - فلسطين.

^٢ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١. مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير النهائي. رام الله - فلسطين.

^٣ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، منظمة الأغذية والزراعة، وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين، برنامج الغذاء العالمي ٢٠١٤. التقرير السنوي لمسح الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي ٢٠١٣، بيان الصحفي. رام الله - فلسطين.

^٤ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، منظمة الأغذية والزراعة، وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين، برنامج الغذاء العالمي ٢٠١٤. التقرير السنوي لمسح الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي ٢٠١٣، بيان الصحفي. رام الله - فلسطين

المعمول بها حالياً. في حين وصلت نسب انعدام الامن الغذائي لدى سكان الضفة الغربية الى ١٦,٣% خلال عام ٢٠١٤، نتيجة تحسن الاوضاع الاقتصادية والمعيشية للسكان الضفة الغربية بالمقارنة مع سكان قطاع غزة.

على الرغم من انخفاض في مستوى انعدام الامن الغذائي بنسبة ٢,٩% خلال عام ٢٠١٤ بالمقارنة مع عام ٢٠١٣، إلا أن الوضع الاقتصادي ما زال غير مستقر وخاصة في قطاع غزة التي تعاني من سياسة الحصار التي تفرضها إسرائيل على القطاع للعام العاشر على التوالي، وتأخر في إعادة الاعمار على كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية. حيث أثرت الحرب الأخيرة في عام ٢٠١٤ على موارد الرزق الأساسية لأهالي القطاع، حيث عانت كثير من أسر القطاع من انعدام الأمن الغذائي ولا شك في أن نسب انعدام الامن الغذائي لدى الأسر الفلسطينية في قطاع غزة سوف ترتفع في حال استمر الوضع كما هو عليه، مما يجعل سكان القطاع اكثر اعتماداً على المساعدات الغذائية المستوردة من قبل الوكالات الانسانية الدولية. لذا نجد إن قضية الأمن الغذائي من أهم أولويات عمل كثير من الوزارات الفلسطينية والمؤسسات الفاعلة في مجال الأمن الغذائي، حيث بلغت قيمة المشاريع المنفذة من قبل المؤسسات الفاعلة في مجال الأمن الغذائي؛ الأعضاء في مجموعة العمل للأمن الغذائي في فلسطين لعام ٢٠١٤ اكثر من ٢٥٩,٦ مليون دولار امريكي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكما عملت المؤسسات الفاعلة في المجموعة على ايجاد فرص تمويل لمشاريع نفذت بقيمة ١٩٥,٧ مليون دولار امريكي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عام ٢٠١٥.

وكما تعاني الأسر الفلسطينية بشكل عام من عدم استقرار في ظروف سياسية واقتصادية، وبالأخص بما يتعلق بتذبذب أسعار المنتجات الغذائية، الامر الذي يؤثر بشكل مباشر على ارتفاع نسب الأمن الغذائي وإنفاق الاسرة على الغذاء مقارنة بالإنفاق الكلي من قبل الأسر الفلسطينية، حيث لوحظ أن ٣٥,٩% من دخل الكلي للأسر ينفق على الغذاء بواقع ٣٤% في الضفة الغربية، ٤٠,٨% في قطاع غزة. ويعزى ارتفاع المستمر في إنفاق الأسر الفلسطينية على الغذاء نتيجة ارتفاع اسعار المواد الغذائية خلال ثلاث سنوات السابقة. حيث أشارت نتائج دراسة "أنماط استهلاك الاسرة الفلسطينية للمنتجات الزراعية" التي اعدتها معهد أريج في العام ٢٠١٥، إلى ارتفاع سنوي في أسعار تلك المنتجات على مدى السنوات الثلاثة الماضية. فعلى سبيل المثال نجد أن أسعار الفواكه ارتفعت بنسبة وصلت إلى ١٥,٦% سنوياً، أي أن أسعار الفواكه تضاعفت تقريباً في السنوات الثلاثة الماضية؛ ويعزى الأمر الى ضعف انتاج الفاكهة محلياً واعتماد السوق الفلسطيني على استيراد معظم منتجات الفاكهة من الجانب الإسرائيلي مما يؤثر بشكل مباشر على تذبذب الأسعار وارتفاعها. أما أسعار المحاصيل الحقلية وزيت الزيتون فقد ازدادت بنسبة وصلت إلى ١٢% سنوياً. وكما أشارت نتائج الدراسة الى أن النسبة الأكبر من المنتجات الزراعية الأساسية التي توفر الأمن الغذائي على مستوى الأسرة، هي غير متوفرة إلا في مواسم معينة، وبكميات لا تصل إلى الاكتفاء الذاتي، ولا تغطي احتياجات السوق الفلسطينية، مما

^٥ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، منظمة الأغذية والزراعة، وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين، برنامج الغذاء العالمي ٢٠١٤، التقرير السنوي لمسح الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي، بيان الصحفي، رام الله - فلسطين.

^٦ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، منظمة الأغذية والزراعة، وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين، برنامج الغذاء العالمي ٢٠١٤، التقرير السنوي لمسح الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي، بيان الصحفي، رام الله - فلسطين.

^٧ مجموعة الأمن الغذائي فلسطين، ٢٩ ايار، ٢٠١٥. تاريخ الاطلاع (١٤ تموز، ٢٠١٦) من http://fscluster.org/sites/default/files/documents/hpc_2014-2016-fss_comparison.pdf

^٨ مجموعة الأمن الغذائي فلسطين، ٢٩ ايار، ٢٠١٥. تاريخ الاطلاع (١٤ تموز، ٢٠١٦) من http://fscluster.org/sites/default/files/documents/hpc_2014-2016-fss_comparison.pdf

^٩ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١. مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير النهائي، رام الله - فلسطين

يدفع المستهلك إلى شراء المنتجات المستوردة من إسرائيل، أو من الدول المجاورة، مما يزيد من فرص احتكار المنتجات، وارتفاع أسعارها في الأسواق المحلية^{١٠}.

وكما أشارت نتائج دراسة "أنماط استهلاك الأسرة الفلسطينية للمنتجات الزراعية" إلى وجود فجوة كبيرة بين الكميات المنتجة والمستهلكة للمنتجات الزراعية التي تم استهدافها ضمن الدراسة. ولوحظ تدني نسب الاكتفاء الذاتي لمنتجات الحمضيات، اللوز، البلح، الجوافة، الكوسا، الفلفل الحلو، الفاصولياء الخضراء، القمح ومشتقاته، البصل، والبطاطا، جميعها لا تغطي احتياجات السوق الفلسطينية على مدار العام وفي مواسم إنتاجها. وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن نسب الاكتفاء الذاتي تحقق ضمن منتجات معينة وهي زيت الزيتون، العنب، البندورة، الخيار والباذنجان؛ وفي بعض الأحيان يفيض إنتاج هذه المنتجات عن الحاجة الاستهلاك المحلي. وكما أظهرت الدراسة إلى انتشار العشوائية والاعتماد على الخبرة السابقة لدى المزارعين في اختيار المحاصيل المراد زراعتها من جانب ومن جانب آخر افتقار القطاع الزراعي إلى وجود خطة لزراعة تلك المنتجات طوال العام لضمان الاكتفاء الذاتي في جميع المواسم، مما يؤدي إلى دخول منتجات من نفس النوع من مصادر غير فلسطينية في غير موسمها، وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وتفاوت في الجودة من مصدر إلى آخر. مما يضر بمصلحة المستهلك من جهة، ومصلحة المزارع من جهة أخرى، وخاصة في ظل عدم قدرة السوق المحلية في استيعاب الفائض من المنتجات في موسمها الزراعية^{١١}.

وعليه يتحقق الأمن الغذائي في فلسطين من خلال العمل على تعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك الزراعي والغذائي المستدام مع الأخذ بعين الاعتبار الممارسة البيئية السليمة من أجل الوصول إلى تنمية زراعية تنسجم مع بيئة مستدامة. وكما لا بد من العمل على تطبيق منظومة متكاملة من السياسات والإجراءات تسعى إلى توفير احتياجات الأسر الفلسطينية من السلع الغذائية بالاعتماد على التخطيط الموسمي السليم يحقق التوازن بين الكميات المنتجة والكميات المطلوبة من المنتجات الزراعية بأسعار مناسبة لكافة الأسر الفلسطينية. مع ضرورة العمل على إنشاء مراكز تخزين وتسويق تعمل على توفير المنتجات الغذائية لكافة المواطنين في الوقت المناسب. والعمل على تسهيل انسياب الحركة التجارية للسلع الغذائية من الأسواق الخارجية بما يتناسب مع حجم الإنتاج المحلي، لضمان استمرارية التوازن بين الإنتاج والاستهلاك الزراعي الفلسطيني بشكل مستدام.

^{١٠} معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج). أذار، ٢٠١٥ من <http://www.arij.org/publications/market-information-system/reports/689-consumer-baseline-report-2015.html>

^{١١} معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج). أذار، ٢٠١٥ من <http://www.arij.org/publications/market-information-system/reports/689-consumer-baseline-report-2015.html>